





# الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي: نطاق الأنشطة المشمولة عند التخطيط لتقديم الطلبات إلى الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي

أُعدت هذه الوثيقة بالاستناد إلى المدخلات التي أسهمت بها اللجنة التوجيهية للصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي، (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي) ورؤساء مشاريع الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي في أقاليم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمساعدة على ما يلي:

- 1) توجيه البلدان التي ترغب في تقديم الطلبات إلى الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي؛
- 2) توجيه موظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (الإقليم، البلد) المشاركين في المشاورات/ تقديم المشورة؛
- 3) توثيق نطاق متفق عليه بين الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي.

وعند إعداد طلب الحصول على التمويل من الصندوق، يُرجى الاطلاع على القوائم (غير الحصرية) الواردة أدناه للأنشطة التي تُعد داخل النطاق أو خارجه. وإذا ما تبقت لديك أي تساؤلات، تحدَّث إلى مكتب منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة العالمية، أو مع أمانة الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي للحصول على التوضيح اللازم.

## الأنشطة التي تقع ضمن نطاق الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي:

- حلقات العمل الوطنية التي يشارك فيها صُنّاع السياسات والقرارات من القطاعات الرئيسية ومجموعات أصحاب المصلحة بهدف تأمين الدعم السياسي والاقتصادي لأنشطة الدستور الغذائي.
- التوأمة بين أحد البلدان التي تحظى بهياكل الدستور الغذائي الوطنية الجيدة الأداء، وأحد البلدان القليلة الخبرة. ويمكن تصميم أنشطة التوأمة لتبادل الخبرات، ومساعدة البلد القليل الخبرة على تعزيز هياكل الدستور الغذائي، وبناء مشاركة أكثر فعالية في الدستور.
- تشخيص مواطن الضعف في الهياكل الوطنية للدستور الغذائي ووضع خطة عمل وطنية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي. ويمكن أن يعمل أحد الخبراء في الدستور الغذائي على المساعدة في تشخيص مواطن القوة ومواطن الضعف في الهياكل/ الأنشطة الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي، وفي وضع خطة عمل وطنية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي.
- بناء القدرة في مجال كيفية المشاركة بفعالية في عمل الدستور الغذائي باستخدام مختلف طرق التنفيذ مثل المدربين ذوي الخبرة، والتعلم الإلكتروني، والتعلم المختلط (التعلم عن بعد مقترناً بحلقات العمل/ الدورات التدريبية)، والتدريب الذي يركّز على مجالات تقنية محددة (مثل كيفية تحديد البيانات العلمية والتقنية وتقديمها لدعم عملية وضع معايير الدستور الغذائي وتتفيذها) باستخدام مختلف أساليب التنفيذ مثل المدربين ذوي الخبرة، والتعلم الإلكتروني، والتعلم المختلط (التعلم عن بعد مقترناً بحلقات العمل/ الدورات التدريبية).
- أنشطة بناء القدرات في مجال الفهم الأساسي لعملية تحليل المخاطر المتعلقة بالدستور الغذائي، وفهم أدوار بعض اللجان، أو دور لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمضافات الغذائية، أو اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المعني بتقدير المخاطر الميكروبيولوجية، أو الاجتماع المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المعني بمخلفات مبيدات الآفات، أو الاجتماع المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المعني بالتغذية، أو اجتماعات الخبراء المخصّصة، وكيفية المساهمة في هذه العملية. وقد يلزم تنسيق المشورة العلمية والتدريب على تحليل المخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية بمزيد من العمق مع منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية مباشرة، ولكن يمكن إجراء مثل هذا التنسيق على أي حال. اطلب التوضيح.







- التدريب على الدستور الغذائي. العمل مع "مدرب" (الديه خبرة معترف بها في مجال معين من مجالات الدستور الغذائي) قبل دورة إحدى لجان الدستور الغذائي المحددة وأثناءها وبعدها، من أجل المساعدة على بناء الفهم وتحسين القدرة على المشاركة الفعّالة في اللجنة المعنية وفي أي عملية مستقبلية لوضع المعايير.
  - صياغة الوثائق مثل الوثيقة المتعلقة بإجراءات العمل لتعزيز عمل الدستور الغذائي على الصعيد القطري.
- المشاركة الفعلية لمندوبين اثنين (2) على الأكثر في اجتماعات الدستور الغذائي حيثما يكون المندوب مشاركاً في العمل الوطني للجنة المعنية، أو تكون المشاركة حاسمة الأهمية لسائر أنشطة تنمية القدرات التي تهدف إلى التحسين المستدام للمشاركة في الدستور الغذائي. وإذا رغب أحد البلدان في إرسال مندوبين إضافيين (أكثر من 2) يمكن أن يفعل ذلك على نفقته الوطنية.
- ينبغي أن تكون الأنشطة إما فعلية أو افتراضية. ولا يشجع الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي عموماً على اتباع نهوج مختلطة (ينبغي ألا تكون افتراضية وفعلية في الوقت ذاته) فيما يتعلق بالنشاط، ما لم يستند ذلك إلى أساس منطقى دامغ.
  - الدعم التقني المحدّد المدة للمساعدة بشأن كيفية إعداد عمل تقني معيّن.
- أنشطة الاتصال التي تستهدف مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل السلطات الوطنية وراسمي السياسات لبناء الدعم اللازم لتعزيز الهياكل الوطنية الخاصة بالدستور الغذائي والقدرة على المشاركة في الدستور الغذائي، ويُسمح بترجمة وثائق الدستور الغذائي الرئيسية إلى اللغة المحلية، حيثما كان هناك ما يبرر ذلك وكانت التكلفة معقولة
- تطوير المواقع الإلكترونية الوطنية الأساسية للدستور الغذائي التي يسهل الحفاظ عليها بعد إنشائها وبعد انتهاء مشروع الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي.
- الدعم التقني و/أو المالي المحدّد والموجّه لجمع البيانات و/أو توليدها في مجموعة من البلدان لسد فجوة محدّدة في البيانات اللازمة للعمل على وضع المعايير.
- الأنشطة التي تهدف إلى فهم نصوص الدستور الغذائي ذات الأولوية، والتي تقدم إرشادات بشأن كيفية المواءمة معها وإدراجها في اللوائح/ المعايير الوطنية.

#### الأنشطة التي لا تقع ضمن نطاق الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي

- تعزيز المختبرات
- صياغة مراجعة قانون الأغذية، ووضع السياسات الغذائية
- التدريب على الممارسات الزراعية الجيدة أو ممارسات النظافة الصحية الجيدة
  - الاستجابة لنظام الإنذار السريع/ الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية
- توليد البيانات التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعمل ذي الأولوية على وضع معايير الدستور الغذائي.
  - يلزم أن تُبيّن أنشطة توليد البيانات بوضوح أن النشاط المخطط له:
  - ٥ يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعمل ذي الأولوية على وضع معايير الدستور الغذائي
    - يزيد من المشاركة الفعالة للبلد في وضع هذه المعايير
- المشاركة/ الوفود الفعلية في اجتماعات الدستور الغذائي التي لا تتواءم مع سائر أنشطة الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي المخطط لها أو التي لا تستهدف اللجان ذات الصلة بالقطاعات ذات الأولوية الوطنية
- دعم الميزانية الذي لا يمكن استدامته بعد انتهاء مشروع الصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي، مثل توفير المساحات المكتبية وتوظيف الموظفين لمراكز الاتصال المعنية بالدستور الغذائي







- تقديم الحوافز للمشاركة في الاجتماعات الوطنية (مثل اجتماعات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي)
- أنشطة الاتصالات العامة التي لا تستهدف أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين على التأثير على سلامة الأغذية على الصعيد الوطني، مثل أنشطة الاتصال الموجّهة إلى المدارس أو الجمهور العام.

### العناصر اللازمة لصياغة طلبات قوية

- استخدام مدخلات القطاعات المتعددة في صياغة الطلب (قطاعات الزراعة والصحة والتجارة وغيرها)
- الاستخدام الجيد لأداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي، مع الوضوح بشأن مواطن الضعف التي تلزم معالجتها
  - الأنشطة والمخرجات والحصائل الجيدة التنظيم والواضحة (لمعالجة مواطن الضعف)
- وجود مزيج متوازن من الأنشطة التي تركّز على تعزيز البرنامج الوطني للصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي
  - وجود مزيج متوازن من الأنشطة التي تركز على تعزيز البرنامج الوطني للدستور الغذائي
    - وجود ميزانية واضحة، واستخدام حسن للأموال، ووجود تمويل مشترك
- وجود روابط واضحة بين مشروع الصندوق وأنشطة بناء القدرات الأوسع نطاقاً في مجال سلامة الأغذية على
  الصعيد القُطري (كيف يسهم مشروع الصندوق في تحقيق أهداف سلامة الأغذية الأوسع نطاقاً للبلد).

## عناصر الضعف في صياغة الطلبات

ضعف تصميم المشروع وتطبيق المصطلحات الخاصة بالإطار المنطقى:

- ضعف سلسلة النتائج (الربط بين الأنشطة والمُخرجات والحصائل للوصول إلى الهدف المُعلن)
- عدم دمج نتائج أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي دمجاً جيداً (ينبغي أن تهدف الأنشطة إلى معالجة مواطن الضعف المحددة، وينبغي ألا تكون غير مرتبطة بنتائج الأداة)
- ضعف مزيج الأنشطة الرامية إلى معالجة الثغرات المحدّدة (مثل اتباع نهج واحد بدلاً من مزيج جيد من الأنشطة، والإفراط في عدد حلقات العمل، والمبالغة في اجتماعات اللجنة الوطنية وفي المشاركات الفعلية التي لا تربطها صلة واضحة بتنمية القدرات الخاصة بالدستور الغذائي، والغلو في التركيز على ترجمة نصوص الدستور الغذائي غير ذات الصلة الواضحة بأولويات البلد)
  - الإفراط في عدد الأنشطة غير المترابطة التي لا تُعزّز الهدف العام
    - صعوبة فهم كيف ستتحقق النتائج
      - عدم اكتمال الفروع